The American Policy of Double Containment Towards Iran, 1993-2001

Dr. Abdalrazaq Kh. Mohammed
Lecturer , Political Strategic Dept.
Mosul University / Regional Studies Center
E-mail: abdalrazaq_kh_m@yahoo.com

Abstract:

The administration of President Bill Clinton (1993-2001) enforced a policy of double containment towards Iraq and Iran to prevent them from taking any action that would endanger US interests rather than the policy of balance of power between them, which was the principal policy of previous US administrations. As far as Iran is concerned, the United States has worked to contain its strategic and military capabilities by isolating it from the international community and imposing economic sanctions to limit its military and technical capacity. In contrast, Iranian policy under the presidency of Hashemi Rafsanjani and Mohammad Khatami has sought to counter the US policy of double containment toward Iran.

Keywords: Dual Containment, Iran , Bill Clinton , Martin Indyk, , Rafsanjani , Mohammad Khatami .

سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية تجاه إيران
١٩٩٣-٢٠٠١

م.د. عبدالرزاق خلف محمد الطائي
قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية
جامعة الموصل / مركز الدراسات الإقليمية
Email- abdalrazaq_kh_m@yahoo.com

المستخلص:

وضعت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون(١٩٩٣-٢٠٠١) سياسة الاحتواء المزدوج موضع التنفيذ تجاه العراق وإيران لمنعهما من أي عمل يعرض مصالح الولايات المتحدة الأمريكية للخطر بدلا من سياسة توازن القوى بينهما التي كانت السياسة الرئيسية للإدارات الأمريكية السابقة، وبقدر تعلق الأمر بإيران موضوع البحث فقد عملت الولايات المتحدة على احتواء قدراتها الاستراتيجية والعسكرية من خلال عزلها عن المجتمع الدولي، وفرض عقوبات اقتصادية، للحد من قدرتها العسكرية والتقنية. وفي المقابل سعت السياسة الإيرانية خلال عهد رئاسة هاشمي رفسنجاني ورئاسة محمد خاتمي إلى مواجهة سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية تجاه إيران.

الكلمات المفتاحية : الاحتواء المزدوج ، إيران، بيل كلينتون، مارتن أنديك، رفسنجاني، محمد خاتمي .

المقدمة:

شهدت السياسة الأمريكية تغييرا كبيرا تجاه إيران منذ نجاح الثورة الإيرانية وإعلان الجمهورية الإسلامية فيها في ١نيسان/أبريل ١٩٧٩ بسبب متغيرات عدة، ولعل أبرزها تأسيس نظام إسلامي يختلف عن بقية أنظمة الحكم في العالم وهو نظام الولي الفقيه، و موقف الجمهورية الإسلامية في إيران من الولايات المتحدة الأمريكية والقطيعة معها والتحريض ضد السياسة الأمريكية في المنطقة بعد أزمة احتجاز موظفي السفارة الأمريكان رهائناً في طهران، فضلا عن موقف الجمهورية الإسلامية في إيران من ((إسرائيل)) الذي يدعو إلى عدم الاعتراف بوجودها.

فرضت هذه المتغيرات واقعاً سياسياً جديداً تمثل بقطع العلاقات بين الجانبين وفرض العقوبات الأمريكية على إيران، وإتباع سياسة التوازن بين إيران والعراق خلال عقد الثمانينيات، ثم التقارب مع إيران بعد أزمة وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، حتى إتباع سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية تجاه العراق وإيران. الذي هو موضوع البحث علما أن البحث سوف يقتصر على سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية تجاه إيران.

تأتي أهمية البحث من منطلق: هل هناك فرق بين النظرية والتطبيق لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وذلك لما لإيران من تأثير سياسي وأمني في منطقة الشرق الأوسط كونها إحدى القوى الإقليمية الرئيسة.

يهدف البحث إلى التعرف على سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية تجاه إيران من حيث الأطر الفكرية وآلية التطبيق. فضلا عن معرفة السياسة التي اتبعتها إيران للتخلص من آثار سياسة الاحتواء الأمريكية اتجاهها.

يغطي البحث المدة الزمنية الممتدة من عام ١٩٩٣ تاريخ فوز الرئيس الأمريكي بيل كلنتون في انتخابات الرئاسة الأمريكية وتطبيق سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية تجاه إيران وحتى عام٢٠٠١ تاريخ نهاية رئاسة بيل كلنتون في الدورة الرئاسية الثانية.

استخدم البحث المنهج التوثيقي الوصفي في الكتابة من دون إغفال الجانب التحليلي. وقد قسم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة وخاتمة اشتملت على أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث. أما المباحث الرئيسة فقد ناقش الأول سياسة الاحتواء المزدوج من حيث الأطر والمفاهيم. بينما يستعرض المبحث الثاني تطبيق سياسة الاحتواء الأمريكية تجاه إيران. في حين ركز المبحث الثالث على السياسة الإيرانية المتبعة في مواجهة سياسة الاحتواء الأمريكية .

المبحث الأول :سياسة الاحتواء المزدوج الأطر والمفاهيم :

استوحت سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية (Doctrine of containment) من فكرة جورج فروست كينان(George F. Kennan)[١]المتخصص في الشؤون السوفيتية عندما صاغ أسس سياسة الاحتواء في عام١٩٤٧ وذلك لمحاصرة الاتحاد السوفيتي واحتواء نفوذه كقوة عالمية تشكل خطراً مباشراً على أمريكا ومصالحها في العالم، وقد عدها الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry S. Truman)(١٩٤٥-١٩٥٣)[٢] ضرورة أساسية للدفاع عن الحرية والديمقراطية في مواجهة الشيوعية[٣].

ومنذ تسعينيات القرن الماضي وجه صانعو السياسة الأمريكية في إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون(Bill Clinton)(١٩٩٣-٢٠٠١)[٤] لإعادة هذه السياسة وتجييرها لاحتواء كل من العراق وإيران والتي تشكل طموحاتهما الإقليمية بحسب الرؤية الأمريكية خطرا على أصدقائها وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي[٥].

تم تأطير سياسة الاحتواء المزدوج بناء على الأفكار والفرضيات التي طرحها مستشار الأمن القومي الأمريكي انتوني ليك (Anthony Lake)(١٩٩٣-١٩٩٧) [٦]،الذي دعا لحماية القيم الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية والمتمثلة بالالتزام بالمؤسسات والقيم الديمقراطية وفلسفة الاقتصاد الحر وحل النزاعات بالطرق السلمية وتعزيز الأمن الجماعي[٧].

وبحسب رأيه يقف في مواجهة هذه القيم مجموعة الدول التي اختارت البقاء خارج دائرة العالم المتمدن، وهي كوبا وكوريا الشمالية وإيران والعراق وليبيا والسودان، إذ إن سلوك هذه الدول يهدد القواعد الأساسية للقيم الأمريكية والأسس الأخلاقية والمعنوية للعالم المتمدن، وهذه الدول تميزها مشتركات عدة كسيطرة قادتها على السلطة بالعنف ولها سجل سيئ في حقوق الإنسان، وهي دائما ترعى أيدولوجيات شوفينية راديكالية متطرفة، وغير قادرة على ممارسة سلوك إيجابي مع العالم المتمدن ويتضح ذلك من خلال سعيها للحصول على أسلحة الدمار الشامل[٨]. لذلك يجب تحييد هذه الدول وعزلها عن المجتمع الدولي، ومن ثم احتوائها وتحويلها على المدى البعيد إلى دول قابلة للعيش مع عالم مسيطر عليه أمريكيا، وفي التصورات الأمريكية كل دولة من هذه الدول تمثل حالة خاصة لما تمتاز به من ثقافة خاصة بها، وظروف جيوسياسية واستراتيجية مختلفة عن جيرانها، ولها تاريخ وبناء حضاري مغاير. وبناء على ذلك يجب أن تتحرك الإدارة الأمريكية بطريقة تضمن أخذ هذه الخصوصيات بعين الاعتبار حتى تضمن النجاح في خطوتها الاستراتيجية لاحتواء هذه الدول، ويذكر (ليك)مجموعة من الأدوات والوسائل التي يمكن أن تستخدمها أمريكا حتى يتم تضييق الخناق على هذه الدول. ومن هذه الأدوات العزل عن المجتمع الدولي والضغوطات الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية. و تشجيع الجماعات السياسية المعارضة في هذه

الدول بالثورة والانتفاضة عليها داخليا من خلال مدها بالمال والسلاح والدعم المعنوي والسياسي. كما أن الإدارة الأمريكية يجب أن لا تألوا جهدا إلا وتبذله لإقناع المجتمع الدولي للانضمام إلى المساعي الأمريكية لعزل هذه الدول[٩].

وبقدر تعلق الأمر بمنطقة الشرق الأوسط وجد ليك أن العراق وإيران يشكلان خطرين يهددان المنطقة، فضلا عن أنهما دولتان معاديتان " لإسرائيل " في خطواتهما السياسية والاقتصادية والعقائدية والإيديولوجية. لذلك تصبح مسالة احتوائهما في غاية الأهمية[١٠].

جاء الإعلان الرسمي عن سياسة الاحتواء المزدوج في خطاب ألقاه مدير شؤون الشرق الأدنى في مجلس الأمن القومي مارتن إنديك (Martin Indyk)[١١]في١٨ أيار/مايو ١٩٩٣. لذا ارتبطت به هذه السياسة والذي أوضح في خطابه هو تخطئته للعبة توازن القوى التي اعتمدت عليها واشنطن في تعاملها مع كل من إيران والعراق ولاسيما في السبعينيات والثمانينيات تحت تأثير تفكير هنري كيسنجر(Henry Kissinger)[١٢]. الذي كان يدعم اللجوء إلى مساعدة إيران ضد العراق وبالعكس. وقد أوضح أنديك أن سياسة الاحتواء المزدوج ، تسعى لتحقيق الآتي[١٣]:- ضمان عدم تحدي مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط .

- حماية دول مجلس التعاون الخليجي من التهديدات الداخلية و الخارجية.
- تعزيز السلام بين "إسرائيل " و العالم العربي.
-عزل العراق و إيران سياسياً. ورفض أي نوع من العلاقات السياسية مع كل من إيران والعراق وعدم الافتراض أن التوازن العسكري بينهما هو عنصر استقرار في الخليج.

كانت وجهة نظر أنديك منصبة على احتواء إيران والعراق في الوقت ذاته من دون إبداء أية مساومات أو تحيزات لأي منها لأن ذلك سيشكل عائقا أمام نجاح استراتيجية ضربهما مستقبلاً، إذ كان أنديك يعتقد أن أمريكا بقوتها وتواجدها في المنطقة وبمساعدة أصدقائها في مصر والأردن وتركيا ودول الخليج وبالطبع "إسرائيل"، هي فعلاً قادرة على مواجهة التحديات التي تشكلها كل من إيران والعراق[١٤].

عد اندك احتواء إيران هو الأصعب في هذه المعادلة الإقليمية لأن العراق تاريخيا كان البلد العربي الوحيد القادر على موازنة إيران والحد من طموحاتها الإقليمية، لكن العراق أصبح ضعيفاً جداً بعد حرب الخليج الثانية بحيث استفادت إيران من ذلك. يضاف إلى هذا مساحة إيران الشاسعة وأعداد سكانها الكبير وبيئتها الاستراتيجية المعقدة لذلك لن يتم احتواء إيران إلا إذا استطاعت الولايات المتحدة إقناع الدول الفاعلة على مستوى العالم وبصفة خاصة أوروبا واليابان والصين وروسيا لوقف كل أشكال التعاون مع طهران [١٥].

جاء شمول إيران بسياسة الاحتواء المزدوج لكونها تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة وفي هذا المجال ذكر وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر(Warren Christopher) ((إننا نعد أفعال إيران تهديدا رئيسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية والأمن الدولي، لذلك نحن عازمون على إيقافها)) كما أشار إلى ((أن الولايات المتحدة الأمريكية ستلجأ إلى جميع الإجراءات الدبلوماسية والاقتصادية، فضلا عن الردع العسكري لإجبار إيران على تغيير سلوكها غير المقبول)) [١٦].

أما مارتن أنديك فقد كشف عن الأسباب الرئيسة لتطبيق سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية تجاه إيران التي تمثلت بالآتي [١٧]:

أولاً – دعم إيران للإرهاب في جميع أنحاء العالم .

ثانياً– سعي إيران للحصول على أسلحة الدمار الشامل النووية .

ثالثًا – امتلاك إيران لقدرات هجومية في منطقة الخليج العربي من شأنها أن تهدد دول مجلس التعاون الخليجي وتعزز عدم الاستقرار بين حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج .

رابعاً – معارضة النظام الإيراني لعملية السلام العربية_ "الإسرائيلية" .

خامسا– سجل إيران السيئ في انتهاكات حقوق الإنسان .

المبحث الثاني : آلية تطبيق سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية تجاه إيران .

تتمثل تطبيق سياسة الاحتواء الأمريكية تجاه إيران من خلال عزل إيران عن المجتمع الدولي، وفرض عقوبات اقتصادية صادرة من الولايات المتحدة الأمريكية عليها، فضلا عن فرض القيود للحد من قدتها العسكرية والتقنية .

أولا_ العقوبات الاقتصادية:

تطبيقاً لسياسة الاحتواء والعقوبات الاقتصادية قامت الإدارة الأمريكية بإصدار سلسلة من القوانين لمقاطعة إيران اقتصاديا. وكانت هذه القوانين والعقوبات على أشدها خلال الولاية الثانية للرئيس أكبر هاشمي رفسنجاني (١٩٩٣-١٩٩٧)[١٨]. ، ففي ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٥ أصدر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الأمر التنفيذي رقم (١٢٩٥٧) الذي يحظر تجارة الولايات المتحدة الأمريكية في صناعة النفط الإيرانية. ومنع الجهات الفاعلة من الاستثمار في تطوير صناعة النفط الإيرانية الأمر الذي يحظر بشكل أساس على المواطنين والشركات الأمريكية تمويل المشاريع والإشراف عليها وإدارتها في إيران [١٩].

أعلن الرئيس الأمريكي كلينتون في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٥ ، أمام المؤتمر اليهودي في نيويورك تشديد العقوبات الأمريكية على إيران بقوله : ((أنا مقتنع بأن فرض حظر تجاري ضد إيران هذا أفضل

وسيلة ينتهجها بلدنا لتساعدنا على كبت ميول طهران للحصول على الأسلحة المدمرة وقيامها بدعم الفعاليات الإرهابية)) وإزاء ذلك أصدر أمراً إضافياً آخر في ١٦ايار/مايو١٩٩٥ يحمل الرقم (١٢٩٥٩) شمل حضر كل التعاملات التجارية والمالية الأمريكية مع إيران [٢٠]. وتضمن النقاط الآتية[٢١]:

١- حظر أي استثمارات في إيران تقوم بها الشركات الأمريكية أو الأفراد الأمريكيون وعدم تقديم التسهيلات بهذا الشأن .

٢- حظر تصدير البضائع والتكنولوجيا من الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيران ، وكذلك إعادة التصدير من دولة ثالثة .

٣- استمرار الحظر على استيراد البضائع والخدمات من مصدر إيراني إلى الولايات المتحدة الأمريكية

تقدم السيناتور الجمهوري لولاية نيويورك ألفونس داماتو(Alphonse Damato)، في نهاية عام١٩٩٥ بمشروع قانون عقوبات على إيران يعد من أكثر القوانين إثارة للجدل، والذي أقره مجلس الشيوخ في ٢٠ كانون الأول /ديسمبر١٩٩٥. ويعاقب مشروع القانون الشركات الأجنبية من قبل الولايات المتحدة إذا استثمرت أكثر من ٤٠ مليون دولار سنويًا في قطاع النفط الإيراني[٢٢]. ثم طلب السناتور إدوارد كينيدي(Edward Kennedy) توسيع هذا القانون ليشمل ليبيا وأصبح قانونًا في ٥ أب /أغسطس ١٩٩٦ تحت عنوان قانون العقوبات الإيراني-الليبي لعام ١٩٩٦ (ILSA).كلف الرئيس الأمريكي بموجب هذا القانون بتطبيق ما لا يقل عن اثنتين من ست عقوبات ضد الشركات والأفراد الذين يخرقون شروط هذا القانون، وتضمنت تلك العقوبات الآتي[٢٣]:

١- عدم منح أي قروض أو ضمانات ائتمان التصدير والاستيراد لصادرات الولايات المتحدة إلى الجهة الخاضعة للعقوبات.

٢-الحرمان من القروض المصرفية الأمريكية التي تتجاوز ١٠ ملايين دولار في سنة واحدة للمنشأة أو الشركة . ومنعها من التعامل بسندات الخزانة الأمريكية .

٣- حضرا اتحاديا على شراء أي من منتجاتها.

٤-منع المؤسسات الأمريكية المتعلقة بالاستيراد والتصدير، وحجب التراخيص التي توافق على التصدير .

٥- إذا كان الكيان عبارة عن مؤسسة مالية، فإنه يحظر خدمته بوصفه متداولاً رئيساً في سندات الحكومة الأمريكية، و حظر استخدامه كمستودع للأموال التي تقدمها الحكومة الأمريكية.

٦- فرض قيود على الواردات من الكيان أو الشركة .

كانت العقوبات "شديدة" إلى حد أن حكومة كلينتون بدأت مفاوضات مع الكونغرس "لتخفيف" النص القانوني. على وفق قانون طوارئ الاقتصادي الدولي. ففي القانون الأصلي، يجوز للرئيس أن يتنازل عن

العقوبات المفروضة على إيران إذا وافقت الدولة الأم للشركة المخالفة على فرض عقوبات اقتصادية على إيران إذ كان هذا التشريع الأكثر انتقادا لأنه أثار معارضة شرسة من الحلفاء الأوروبيين [٢٤].

لم يطبق هذا القانون بشكل كامل على جميع الشركات التي أبرمت عقودا نفطية واستثمارية مع إيران بعد ذلك، ومنها شركة النفط الفرنسية، الأمر الذي شجع شركات عالمية أخرى على عقد اتفاقيات جديدة مع إيران، ولم يمنع ذلك أيضا الإدارة الأمريكية من تطبيق القانون على شركة بكري الأندونيسية ومنعها من توقيع عقد تطوير أحد حقول النفط الإيرانية. وقد أدى التباطؤ الأمريكي في تنفيذ القرار إلى ازدياد ارتفاع الأصوات المطالبة بتشديد الخناق الاقتصادي على التجارة الدولية مع إيران ، وطالب أعضاء من الكونغرس الأمريكي بإعادة النظر بقانون العقوبات الإيرانية–الليبية [٢٥].

وقع الرئيس الأمريكي كلينتون في١٧آب/ أغسطس ١٩٩٧، على الأمر التنفيذي ١٣٠٥٩ ، الذي فرض قيودًا على إعادة التصدير إلى إيران. وقد أبرز هذا الأمر حقيقة أن معظم أنشطة الاستثمار والتجارة بين الولايات المتحدة وإيران يجب تعليقها [٢٦].

ونتيجة لعدم انضمام حلفاء الولايات المتحدة إلى عقوبات متعددة الأطراف ضد إيران تم تخفيض المبلغ الأصلي البالغ ٤٠ مليون دولار إلى٢٠ مليون دولار سنويًا بعد تطبيق العقوبات الأصلية [٢٧].

ثانياً: الاحتواء السياسي:

اتخذ الضغط السياسي الأمريكي تجاه إيران خلال تطبيق سياسة الاحتواء المزدوج العديد من الأشكال فقد سعت إدارة الرئيس الأمريكية بيل كلينتون إلى دعم المعارضة الإيرانية، والمتمثلة بمنظمة مجاهدي خلق ضد الحكومة الإيرانية [٢٨].

ومن جانب آخر حاولت واشنطن إقناع أكبر عدد ممكن من حلفائها (معظمهم أوروبيون) بدعم تنفيذ سياسة العقوبات ضد إيران.

مثال آخر على الاحتواء السياسي مارست الإدارة الأمريكية الضغط على أذربيجان من أجل منعها من التعاون مع إيران في مجال الطاقة ، فقد كان هناك مشروع دولي لإنشاء خط أنابيب نفط يمر عبر إيران. وبدلاً من ذلك، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية أذربيجان لاستبعاد إيران وجعل خط الأنابيب يمر عبر ميناء جيهان في تركيا[٢٩].وقد أدى ذلك إلى بناء خط أنابيب باكو_ جيهان

وكان البعد المهم الآخر للاحتواء السياسي، هو دعم الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لعمليات وكالة المخابرات المركزية السرية ضد إيران. وشملت هذه الخطوة في معظمها تدابير الدعاية، التي تهدف إلى

زعزعة استقرار النظام الإيراني[٣٠].وقد تم مناقشة هذا البرنامج علنًا في الكونغرس الأمريكي ، ومن ثم استخدم بعد ذلك أداة للدعاية الإيرانية ضد الولايات المتحدة. [٣١].

وقد وقع الرئيس الأمريكي كلينتون مشروع القانون في عام ١٩٩٥، إذ زاد هذا القانون الموارد المالية لوكالة الاستخبارات المركزية بمبلغ ٢٠ مليون دولار على وجه التحديد من أجل (برنامج سري ضد إيران).[٣٢].

ثالثا: الاحتواء العسكري:

اتبعت الإدارة الأمريكية في جانب الاحتواء العسكري مسارات عدة منها الضغط الاقتصادي من أجل تقييد الإنفاق العسكري الإيراني، وتكثيف التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي ، فضلا عن تصدير الأسلحة الأمريكية إلى دول مجلس التعاون الخليجي. إذ سعت الإدارة الأمريكية إلى تقييد الإنفاق العسكري الإيراني لذلك كانت عملية الإنفاق العسكري الإيرانية بطيئة نسبيًا، والجدول الآتي يبين ذلك

الإنفاق العسكري الإيراني (من إجمالي الناتج القومي%)

العام	مليون دولار	نسبة الإنفاق العسكري إجمالي الناتج القومي
١٩٩٣	٢.٦٧٥	%١.٥٢
١٩٩٤	٤.١٣٦	٪ ٢.٣٦
١٩٩٥	٢.٩٧٩	٪ ١.٧٩
١٩٩٦	٣.٣١٠	٪ ١.٩٢
١٩٩٧	٣.٦٨٩	٪ ٢.١٣
١٩٩٨	٣.٨٩١	٪ ٢.٣٥
١٩٩٩	٥.٤٣٥	٪ ٢.٩٧
٢٠٠٠	٧.٨١٦	٪ ٣.٦٨
٢٠٠١	٨.٥٥٢	%٣.٩

جميع البيانات مأخوذة من: مؤشرات التنمية العالمية وتمويل التنمية العالمية، World DataBan Beta، البنك الدولي.

وتطبيقا لسياسة الاحتواء العسكري تم تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، بعد أن استفادة الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاقات الدفاعية التي نظمتها مع دول مجلس التعاون الخليجي قبل تبني سياسة الاحتواء بشكل رسمي ففي ١٩ايلول/سبتمبر ١٩٩١ وقعت اتفاقاً دفاعياً مع الكويت، وفي نهاية عام١٩٩١ وقعت مع البحرين وفي ١٩٩٢ مع قطر وفي ١٩٩٤ مع الإمارات العربية المتحدة. أما المملكة العربية السعودية فبالرغم من عدم وجود معاهدة أمنية دفاعية مشتركة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الارتباطات العسكرية كانت وطيدة بين البلدين، وفي حالة سلطنة عمان

فبينها وبين الولايات المتحدة اتفاقات عسكرية منذ (١٩٨٠-١٩٨١) وقد جددت بعد عام ١٩٩٠. هذه الاتفاقيات تعطي واشنطن حق بناء القواعد العسكرية الضخمة وتطوير بنية تحتية عسكرية متكاملة تتكون من قواعد وموانئ ومنشآت ومستودعات تمكنها من البقاء الدائم وغير المشروط [٣٣]، إن هذه الاتفاقيات على وفق مدركات السياسة الأمريكية تهدف إلى ردع أي خطر عسكري تتعرض له المنطقة وتدخل في ضمن سياسة الاحتواء الأمريكية تجاه العراق وإيران [٣٤]. ومن أجل منع إيران من إغلاق مضيق هرمز، قامت البحرية الأمريكية بتنشيط أسطولها الخامس بمقرها في البحرين. [٣٥].

وتطبيقا للاحتواءالعسكري أيضا قامت الولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة الممتدة بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٧ بتصدير أسلحة بقيمة نحو(١٢١٠٩ مليون دولار) أي إثنا عشر مليار ومئة وتسعة ملايين دولار إلى المملكة العربية السعودية والكويت وعمان وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة [٣٦].

المبحث الثالث : السياسة الإيرانية في مواجهة سياسة الاحتواء الأمريكية.

تزامنت رئاسة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون ١٩٩٣-٢٠٠١ الذي تبنى وطبق سياسة الاحتواء المزدوج تجاه إيران، مع رئاسة الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني ١٩٩٣-١٩٩٧ ورئاسة الرئيس الإيراني محمد خاتمي ١٩٩٧-٢٠٠٥. والسؤال هنا كيف استطاعت السياسة الإيرانية خلال عهد رئاسة هاشمي رفسنجاني ورئاسة محمد خاتمي مواجهة سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية تجاه إيران؟

أدرك الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني طبيعة سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية تجاه إيران، لذلك تحرك من أجل نزع فتيل التوتر وتحسين العلاقات بين البلدين فقام بموافقة المرشد الأعلى، في ١٦اذار/مارس١٩٩٥بإبرام عقد بقيمة مليار دولار مع شركة النفط الأمريكية (كونوكو فيلبس) (conocophillips) لتطوير أحد حقول النفط البحرية بالقرب من جزيرة سيري في الخليج العربي، وقد دعم هذه الصفقة كل من وزارة الخارجية الأمريكية وكالة الاستخبارات الأمريكية[٣٧]، ولكن في هذه السنة سيطر الجمهوريون على الكونغرس وقد أثارتهم صفقة كوكوكو ، فسن مجلسا الشيوخ والنواب في الكونغرس الأمريكي تشريعات تهدف إلى إغلاق باب التجارة بين الولايات المتحدة وإيران، والى وأد اتفاقية (كونكوكو) في مهدها. وفي البداية جاء رد رفسنجاني هادئاً تجاه تصرفات الأمريكان وقال في لقاء مع الصحفيين الروس ((إن الولايات المتحدة هي الخاسر الوحيد من الحظر التجاري الذي فرضته)) [٣٨].

كما حاولت حكومة رفسنجاني توفير البدائل السياسية والاقتصادية والتسليحية في ظل سياسة الاحتواء الأمريكية، إذ توجهت نحو أوروبا وروسيا والصين وكوريا الشمالية، وعززت من قواتها الدفاعية وأكدت أنه

من الخطأ مقارنة الاحتياجات الدفاعية الإيرانية باحتياجات الدول الضعيفة في منطقة الخليج العربي، إذ ترى بأن نفوذها العسكري ينبغي أن يكون على مستوى النفوذ العسكري لكل من تركيا والهند والباكستان[٣٩].

كما حاولت إيران تليين سياستها منذ عام ١٩٩٦ ولا سيما تجاه عملية التسوية العربية الإسرائيلية، وقد أشار إلى ذلك رفسنجاني بقوله :(إن طهران سوف تحترم أي صفقة سلام بين إسرائيل وسوريا، وأنها تعارض الإرهاب بصرف النظر عن مقترفي الجرم حتى لو قامت به حماس)[٤٠].

وبعد تولي السيد محمد خاتمي رئاسة الجمهورية الإسلامية في إيران في آيار/مايو١٩٩٧ اتسمت سياسته بمتغيرات داخلية وخارجية واضحة فعلى الصعيد الداخلي كانت هناك إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، إذ سعى إلى تعزيز الحريات العامة والعدالة الاجتماعية والخصوصية والتسامح والمشاركة الجماهيرية [٤١].

أما على الصعيد الخارجي فقد سعى لتغيير سياسة إيران الخارجية لكسب قبول المجتمع الدولي، وتجنب العزلة الإقليمية التي فرضت على إيران بسبب سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية، مؤكداً إن إيران ستمد يدها لكل الدول على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فضلا عن هدف الرئيس المعلن بإقامة حوار الحضارات [٤٢].

وفيما يخص العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد بعث الرئيس خاتمي رسالة إلى الأمريكي جاء فيها:" إذا كان القرار الأمريكي يؤخذ في واشنطن وليس في تل أبيب ، فان المصالح القومية للأمة الأمريكية لا تبرر مطلقاً استمرار القطيعة بين الأمتين الأمريكية والإيرانية "[٤٣].

ومن ثم انعكست هذه التغيرات على طبيعة العلاقات الأمريكية– الإيرانية، إذ صرح الرئيس الأمريكي كلينتون في ٢اب/أغسطس ١٩٩٧ قائلاً بأنه يرى في ((تنصيب الرئيس الإيراني المنتخب خاتمي أمراً مثيرا للاهتمام كونه شخصاً معتدلاً وميالاً للغرب أكثر من غيره وما يؤيد رؤيته هو حدوث تغيرات في تصرف حكومة إيران بما سيوضح إن كان باستطاعة الحكومة الجديدة بان تضفي صفة الاعتدال على نظام حكم وجدناه بغيضا جدا في الماضي)) [٤٤].

تزامنت الرؤية الأمريكية الجديدة مع ظهور دعوات أمريكية لإعادة النظر في سياسة الاحتواء المزدوج ضد إيران حيث اعترف مارتن أندك بأن مهمة احتواء إيران أكثر صعوبة لأنها أي الولايات المتحدة الأمريكية لا تمتلك وسائل التغيير نفسها كما هو الحال في العراق، إذ ليس لدينا قرارات صادرة عن الأمم المتحدة ولا ذلك النوع من الإجماع الدولي[٤٥].

وعلى هذا الأساس برزت طروحات الاحتواء التمايزي من خلال التقرير الذي شارك في كتابته كل من برجنسكي (Brzezinski) و سكوكروفت(Scowcroft) وريتشارد مورفي(Richard Murphy)،

وأشاروا فيه إلى أن سياسة الاحتواء المزدوج باتت مكلفة وعديمة الجدوى ولا يمكن أن تشكل سياسة أمريكية طويلة الأمد، وأن المطلوب أن تكون هذه السياسة أكثر دقة وتمايزا مبتدأ بالاعتراف بأن المحاولات الأحادية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، لعزل إيران مكلفة وغير فاعلة، وأن تطبيق هذه العقوبات من دون تأييد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية هو بمثابة بدون دعامة وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تستعين عن هذه السياسة بسياسة أخرى أكثر ديناميكية تعتمد مبدأ تبادل المصالح .

وقد أعلن كل من روبير بيلليترو (Robert Pelletreau) مساعد وزير الخارجية الأسبق لشؤون الشرق الأوسط في إدارة الرئيس بيل كلينتون و ريتشارد مورافي خلال انعقاد ندوة الشرق الأوسط في الدوحة في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧ إلى دعوة إقامة حوار بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في ظل حكومة خاتمي [٤٦].

وقد أعطت الولايات المتحدة إشارة إيجابية لإقامة مثل هذا الحوار،إذ وضعت خلال الشهر نفسه منظمة مجاهدي خلق المعارضة بضمن قائمة ٣٠ منظمة إرهابية أجنبية مما يحرم عليها الحصول على تأشيرة الدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية ويحرم قانونيا تقديم التبرعات لها [٤٧].

لذلك في مقابلة للرئيس الإيراني خاتمي مع شبكة CNN الإخبارية الأمريكية في كانون الثاني / يناير١٩٩٨ فقد أشار لأول مرة إلى التمييز بين السياسة الأمريكية والشعب الأمريكي مشيدا بالحضارة الأمريكية وإعجابه بالخليط للدين والحرية في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أعرب عن أسفه للهجوم على السفارة الأمريكية في طهران في بداية إعلان الجمهورية الإسلامية مضيفاً:" ينبغي النظر إلى هذا الحدث في تلك الأيام من منظور الحماسة الثورية "، وأدان خاتمي في هذه المقابلة الإرهاب بأشكاله ومظاهره كافة بوصفه يتعارض مع القرآن الكريم ووضح بان إيران نفسها كانت ضحية الإرهاب ، ونفى خاتمي أيضا أن تكون بلاده تسعى لأن تصبح قوة عسكرية نووية [٤٨].

اتبع خاتمي سياسة المهادنة وقامت بتقديم مقترحات عدة لحل بعض القضايا العالقة بين الطرفين الأمر الذي أعطى دافعا جديدا باتجاه تحسين العلاقات بين البلدين من خلال إقامة حوار بينهما، إلا أن الولايات المتحدة أبقت على قائمة الشروط لاستئناف علاقات طبيعية مع إيران والتي تمثلت في أربعة شروط أساسية هي[٤٩]:

١- إيقاف إيران جهودها لحيازة أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا الصواريخ .

٢-إنهاء الدعم الإيراني للمنظمات الإرهابية من وجهة النظر الأمريكية .

٣-دعم عملية السلام في الشرق الوسط بين العرب وإسرائيل .

٤-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة في الخليج العربي واسيا الوسطى وضمان الاستقرار السياسي فيها .

وفي مقابل هذه الشروط الأمريكية كانت هناك شروط إيرانية أيضا لاستئناف الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمثلت بما يأتي[٥٠]:

١- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لإيران .

٢-رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران منذ عام ١٩٩٥ ورفع الحظر على الأرصدة الإيرانية المجمدة .

على الرغم من التعاطف العلني والصريح مع ضحايا وتفجيرات سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في نيروبي ودار السلام في شهر آب /أغسطس ١٩٩٨ وكذلك دعوات التقارب بين البلدين، فان وزارة الخارجية الأمريكية لم تستثنِ إيران من قائمة عام ١٩٩٨كدولة راعية للإرهاب وقد برر مارتن اندك موقف الولايات المتحدة الأمريكية هذا بسبب جهود إيران الهادفة لتطوير أسلحة الدمار الشامل والصواريخ فضلا عن سياستها المثيرة للقلق وهي أسباب كافية لمعارضة الاستثمار في قطاع النفط الإيراني ورفض تقديم القروض لها أو السماح باندماجها في المنتديات الاقتصادية الدولية[٥١].

مع ذلك صرح الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في ١٧نيسان/ابريل ١٩٩٩ بقوله: " من المهم الإقرار بأن إيران بحكم أهميتها الاستراتيجية والجغرافية الكبيرة التي تعرضت على مر العصور لشتى أنواع التحديات من دول غربية عدة واعتقد من الضروري القول إلى الشعب الإيراني من حقكم الشعور بالغضب حيال ما اقترفته بلادي أو ثقافتي أو دول أخرى حليفة للولايات المتحدة الأمريكية تجاهكم، ويجب أن نتوصل إلى سبيل لبدء الحوار، فإنكار كل شيء ليس الطريقة المثلى للتحدث مع من كان خصما لك أو مع بلد قلق على استقلاله وسيادة أراضيه مثل إيران.[٥٢].

أرسلت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت(Madeleine Albright)[٥٣] رسالة إلى خاتمي عبر السفارة السويسرية في طهران تقترح عقد اجتماع بين كبار المسؤولين، كما أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية قائمة بأسماء المنظمات الإرهابية وقد تم إدراج منظمة مجاهدي خلق المعارضة للحكومة الإيرانية من ضمنها، فضلا عن ذلك تم تخفيف القيود على التأشيرات الخاصة بالإيرانيين، مما سمح للمزيد من الإيرانيين بالسفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية[٥٤].

قامت الولايات المتحدة الأمريكية في أيلول/سبتمبر١٩٩٩ بتخفيف الحظر التجاري والاقتصادي المفروض على إيران والسماح لبعض الشركات الأمريكية بتصدير السلع إلى إيران[٥٥]. ورفضت فرض

عقوبات على شركة النفط الفرنسية توتال التي كانت تستثمر في حقل نفطي في جزيرة سرى الإيرانية في الخليج [٥٦].

شهد العام ٢٠٠٠ تطورات متباينة على الجانبين الأمريكي والإيراني، فقد بدأ العام بتشدد متبادل أعقبه ميل للتهدئة وانتهى العام بعودة متبادلة ايضاً الى لغة التشدد ، وكان الموقف الامريكي من إيران مرتبكا، فقد وجه الرئيس الأمريكي كلينتون رسالة إلى الكونغرس في١٤ آذار /مارس ٢٠٠٠ تقضي بتمديد العقوبات المفروضة على إيران منذ العام ١٩٩٥ وهي عقوبات ترمي إلى معاقبة الدول التي تساعد إيران على تطوير أسلحة الدمار الشامل [٥٧]إلا انه في الوقت نفسه وفي ١٨اذار /مارس ٢٠٠٠ قامت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت بطرح مبادرة لتخفيف العقوبات الاقتصادية على إيران بالسماح لها بتصدير المنتجات غير النفطية إلى السوق الأمريكية مثل الكافيار والسجاد الفارسي.[٥٨]

وردا على انتخاب الرئيس الإصلاحي الإيراني محمد خاتمي لولاية ثانية، خفّف الرئيس كلينتون العقوبات المفروضة على إيران. وفي ٥ آب/ أغسطس ٢٠٠١ انتهى نقاش في الكونغرس الأمريكي حول موضوع خلافي: السماح بانقضاء قانون عقوبات إيران وليبيا أو تجديده، الذي سمح لبعض المشرعين الأمريكيين من القول إنه أعاق العلاقات الثنائية، في حين رأى آخرون أنه يمكن اعتباره امتيازا على برنامج فعال، وأخيرا تمّ تجديد القانون من الكونغرس والتوقيع عليه من الرئيس الأمريكي دبليو جورج بوش (George W. Bush)(٢٠٠١-٢٠٠٨) [٥٩].

الخاتمـــة :

اهتم البحث بتحليل سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية تجاه إيران للمدة ١٩٩٣-٢٠٠١ ،وذلك لمعرفة خصائصها وسماتها الأساس، وقد خلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات لعل أهمها الآتي:

-إن مصطلح (الاحتواء المزدوج) يعود بشكل خاص إلى "مارتن أنديك " و " أنطوني ليك " وهما من مجلس الأمن القومي الأمريكي، وكان هدف سياسة الاحتواء المزدوج حصر قدرة كل من إيران والعراق بسبب تهديدهما الاستقرار الإقليمي بحسب الرأي الأمريكي، في حين أن سياسة الاحتواء المزدوج كانت ترمي تهدف أيضا إلى تغيير النظام العراقي و تغيير سلوك النظام الإيراني.

- كانت الإدارة الأمريكية تسعى لإقناع النظام الإيراني أنه لا يمكن التمتع بعلاقات عادية مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة طالما تنتهك المعايير الأساسية للسلوك الأمريكي، الذي تثيره الأخيرة دوما، وهي المساعي الإيرانية للحصول على القدرات النووية والصاروخية العابرة للقارات، وتورط الحكومة

الإيرانية بدعم "الإرهاب "، ونشاطها التخريبي ضد جيرانها، والدعم الإيراني للمعارضة لعملية السلام العربية– الإسرائيلية . والسجل السيء لحقوق الإنسان .

– فشلت الإجراءات العقابية في إضعاف إيران التي بقت تتمتع بعلاقات سياسية ودبلوماسية مع أغلب دول العالم مستغلة بذلك موقعها الجيوسياسي والجيواقتصادي ومخزونها الهائل من النفط والغاز مما يؤهلها للاحتفاظ بعلاقات ودية مع دول العالم بما فيها اليابان والصين ودول أوروبا الغربية .

المصادر والهوامش :

١-جورج فروست كينا من مواليد العام ١٩٠٤ مدينة ميلواكي أكبر مدن ولاية ويسكنس الأمريكية، التحق بأكاديمية ساينت جون العسكرية وفيما بعد بجامعة برينستون، وتخرجَ منها في ١٩٢٥ مُلتحقاً بالسلك الدبلوماسي.كانت مهمته الأولى في جنيف، ثم انتقل بعدها لهامبورغ في 1927 وتالين في ١٩٢٨ وموسكو ١٩٣٣كانَ ولسنوات عضواً في قسم الشؤون الخارجية للولايات المتحدة. وكمُخططٍ للسياسات الخارجية، وفي عام ١٩٤٧ خرج بسياسة الاحتواء في مقال بمجلة الشؤون الخارجية تحت عنوان "مصادر التحكم بالاتحاد السوفيتي، عيّن سفيراً للولايات المتحدة في الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٢، وقد أُعتبر مهندسَ الحرب الباردة بدعوته لاحتواء الاتحاد السوفيتي، له العديد من المؤلفات توفي عام ٢٠٠٥ للمزيد ينظر:

John Lamberton Harper , American Visions of Europe , Cambridge University Press , (Cambridge-1996),p. p.135-183.

٢-هاري ترومانهو الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، تولى المنصب من ١٢ نيسان /أبريل ١٩٤٥ حتى ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٥٣، كان ترومان يشغل منصب نائب الرئيس الأمريكي لمدة ٨٢ يومًا ثم تولى الرئاسة خلفاً للرئيس فرانكلين روزفلت الذي توفي في المنصب، أشرف ترومان على إنهاء الحرب العالمية الثانية، كما أمر بإطلاق قنبلتي هيروشيما وناجازاكي في آب /أغسطس ١٩٤٥كذلك بدأت في عهده الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، توفي عام ١٩٧٢ للمزيد ينظر:

(Kansas -2003),Brian Burnes , Harry S. Truman: His Life and Times. Kansas City

٣-اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية في الأصول والنظريات ، ط٥ ، منشورات ذات السلاسل،(الكويت_١٩٨٧)، ص ٢٥٢.

٤-ولد وليام جيفرسون بلايث وهو الاسم الحقيقي لبيل كلينتون في ١٩ أغسطس/آب ١٩٤٦ بولاية أركانساس ،حصل كلينتون على درجة البكالوريوس في العلاقات الخارجية من جامعة جورج تاون عام ١٩٦٨، والتحق بجامعة ييل لدراسة القانون عام ١٩٧٣، ثم اشتغل بتدريس القانون في جامعة أركانساس، وانتخب نائباً عن ولاية أركانساس عام ١٩٧٦، ثم حاكماً عاماً للولاية ،شغل كلينتون منصب حاكم ولاية أركنساس ما بين عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨١، وحاكم ولاية أركنساس أيضا للمدة ما بين عام ١٩٨٣ وعام ١٩٩٢. ينتمي للحزب الديموقراطي ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية لدورتين انتخابيتين ١٩٩٣-١٩٩٧ و ١٩٩٧-٢٠٠١، للمزيد ينظر مركز الجزيرة للبحوث على الرابط : https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/30dd2be9-

٥-ديفيد كريست ، حرب الشفق :خفايا ثلاثين عاماً من الصراع الاميركي-الايراني ، ترجمة رجاء شلبي ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، (بيروت- ٢٠١٦)، ص ٤٤٤-٤٤٥.

٦-انطوني ليك من مواليد مدينة نيويورك في ٢ نيسان / أبريل ١٩٣٩ ، حاصل على درجة البكالوريوس في الآداب عام ١٩٦١من جامعة هارفارد والماجستير في الاقتصاد الدولي من جامعة كامبريدج التحق ليك بوزارة

الخارجية في عام ١٩٦٢ ، وعمل حتى عام ١٩٧٠ كمسؤول عن الخدمة الخارجية. ، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة برينستون في عام ١٩٧٤ ، عمل مستشارًا للسياسة الخارجية للعديد من الرؤساء الديمقراطيين والمرشحين للرئاسة في الولايات المتحدة ، أصبح ليك أستاذ كرسي في العلاقات الدولية للمدة (١٩٨١–١٩٩٢) ،وعمل مستشارًا للأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٧، للمزيد ينظر :

Thomas Friedman, "U.S. Vision of Foreign Policy Reversed". New York Times. 16 December 2015.

(7)Anthony Lake, "Confronting Backlash States," Foreign Affairs vol. 73, no. 2 (March/April 1994),p. 45.

(8)Ibid., p46.

(9)Ibid., p47.

(10)Ibid., p47.

١١–ولد مارتن اندك في العام ١٩٥١، لعائلة يهودية بلندن، أكمل تعليمه في أستراليا. في العام ١٩٧٢، تخرج من جامعة سيدني. في العام ١٩٧٧ حصل على دكتوراه من جامعة «أستراليا ناشيونال»، حيث عمل أستاذا جامعيا، قبل أن ينتقل إلى الولايات المتحدة في العام ١٩٨٢حيث عمل في منظمة «آيباك». للجالية اليهودية في أمريكا. في العام ١٩٩٢، عمل مستشارا في شؤون الشرق الأوسط للرئيس بيل كلينتون، ثم مديرا لقسم الشرق الأوسط في مجلس الأمن الوطني في البيت الأبيض. عين سفيرا للولايات المتحدة لدى إسرائيل، من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧، ومن ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠١. للمزيد ينظر: صحيفة المصري اليوم العدد الصادر في ٢٠٠٩/٨/١٨ .

١٢–هنري ألفريد كسنجر والأصح هاينز ألفريد كسنجر ولد ٢٧ ايار / مايو ١٩٢٣ في فورت، بافاريا،. هو باحث سياسي أمريكي وسياسي ألماني النشأة، ولد وسمي هاينز ألفريد كسنجر، كان أبوه معلماً، وبسبب أصله اليهودي هرب هو وأهله في عام ١٩٣٨ من ألمانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية خوفاً من النازيين الألمان. التحق بمعهد جورج واشنطن في نيويورك. حصل على الجنسية الأميركية عام ١٩٤٨ والتحق بالجيش في العام نفسه. شغل منصب وزير الخارجية الأمريكية من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٧ في عهد الرئيس جيرالد فورد، وكان، سابقاً، مستشارَ الأمن القومي في حكومة الرئيس ريتشارد نيكسون. لعب دوراً بارزاً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة مثل سياسة الانفتاح على الصين وزياراته المكوكية بين العرب وإسرائيل التي انتهت باتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨. عيّنه الرئيس رونالد ريغان في عام ١٩٨٣ رئيساً للهيئة الفيدرالية التي تم تشكيلها لتطوير السياسة الأميركية تجاه أميركا الوسطى. وأخيراً قام الرئيس جورج بوش (الابن) بتعيينه رئيساً للجنة المسؤولة عن التحقيق في أسباب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. للمزيد ينظر: عبدالرزاق خليفة رمضان، هنري كيسنجر ودوره في الصراع العربي الإسرائيلي، دار غيداء للنشر والتوزيع ، (عمان–٢٠١٩). ص ١٣ وما بعدها .

(13)Jerry L. Mraz, Dual containment in the Persian Gulf: strategic considerations and policy options , Naval Postgraduate School Monterey, (California -1996), p32.;p79

(14)F. Gregory Gause III, "The Illogic of Dual Containment," Foreign Affairs, vol. 73, no. 2 (March/April 1994): 56/57.

(15)Martin Indyk, Graham Fuller, Anthony Cordesman and Phebe Marr, "Symposium on Dual Containment: U.S. Policy Toward Iran and Iraq," Middle East Policy vol. III, no. 1, (1994): 21.

١٦-محمد طالب حميد،العلاقات الإيرانية الأمريكية توافق أم تقاطع، العربي للنشر والتوزيع،(القاهرة-٢٠١٦)، ص٥٥.

(17)Indyk , op., cit., p21.

١٨-علي أكبر هاشمي رفسنجاني ولد عام 1934 ، في قرية بهرمان وهي من ضواحي مدينة رفسنجان بمحافظة كرمان جنوب شرقي إيران، بدأ رفسنجاني دراسته في مدرسة دينية محلية، ثم غادر قريته في سن الرابعة عشرة لمتابعة تعليمه الديني في مدينة قم. فأكمل تعليمه فيها بدأ نشاطه السياسي بشكل جاد منذ ١٩٦١، وقد سار على نهج الخميني وأصبح أحد أنصاره المقربين حكم عليه بالسجن عدة مرات في فترة حكم شاه إيران. بعد انتصار الثورة الإسلامية شغل مختلف المناصب بما في ذلك رئاسة البرلمان ورئاسة الجمهورية لدورتين متتاليتين (١٩٨٩-١٩٩٧). وكان منصب رئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام (١٩٨٩-٢٠١٧) آخر منصبٍ شغله. توفي رفسنجاني عام ٢٠١٧ عن عمر يناهز ٨٢ عامًا ، للمزيد ينظر مركز الجزيرة للبحوث على الرابط :

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons

(19) CRS Report for Congress , "Iran: U.S. Policy and Options " , Specialist in Middle Eastern Affairs Foreign Affairs, Defense, and Trade Division , January 14, 2000,p12.

(20) Ellen Laipson, Gary Sick and Richard Cottam, "Symposium: U.S. Policy Toward Iran: From Containment to Relentless Pursuit?," Middle East Policy, vol.iv, nos. 1/2 (September 1995): 2.

٢١-محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ،" دراسة في العقوبات الدولية على إيران "، مجلة دراسات إقليمية ، العدد (٢٥)،كانون الثاني/ ،(الموصل- كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)، ص٢٩.

(22) Mraz, op. cit , p33.

(23) CRS Report for Congress, op. cit. , p13.

(24) Balogh István, The Theory of "Strategic Blowback US Strategy Towards Iran 1993-2010 " , (Budapest, 2013),p102.

٢٥-العبيدي، المصدر السابق،ص٣١.

(26) CRS Report for Congress, op. cit. , p12.

(27) Ibid , p 14.

(28)SasanFayazmanesh, The United States and Iran: Sanctions, wars and the policy of dual containment. Rout ledge,(London-2008) P.79-85

(29)Lawrence Freedman, A Choice of Enemies: America Confronts the Middle East. Weidenfeld & Nicolson,(London_2008), P303.

(30)István, op., cit.p.103 ,

(31) Freedman, op. cit. , p.303 .

(32) Fayazmanesh, op. cit. , p 78.

٣٣-عبد الخالق عبد الله، " الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت -كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)، ص ١٢- ١٣.

٣٤-ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية(بيروت -٢٠٠٤)، ص ٧٥-٩٧.

(35) István, op. cit. , p106.

(36)Ibid ,p.107.

٣٧-كريست، المصدر السابق، ص ٤٥٤.

٣٨-المصدر نفسه، ص ٤٥٤.

٣٩-حميد، المصدر السابق، ص٦٢.

٤٠-فواز جرجس، أمريكا والإسلام السياسي – صراع السياسات أم صراع المصالح؟ ترجمة غسان غصن ،دار النهار،(بيروت-١٩٩٨) . ص ٤١.

٤١-نوشن احتشامي، النظام الإيراني الجديد-التطورات المحلية ونتائج السياسة الخارجية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٥٨، ٢٠٠٠، ص ١٨٢

٤٢-حميد، المصدر السابق ، ص٦٣.

٤٣-أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٩٧٩-٢٠٠٨ ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٣٦، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد (بغداد_ ٢٠٠٨) ، ص١٤ .

٤٤-مثنى حمدي الثويني ، العلاقات الأمريكية الإيرانية ، للمدة ١٩٨٩-١٩٩٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،(بغداد-١٩٩٩) ، ص ٦٥ .

٤٥-طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية ،دار الساقي ،(بيروت_٢٠٠٦)، ، ص ٦٥ .

٤٦-الثويني ، المصدر السابق ، ص ١٩١ .

٤٧-المصدر نفسه ، ص ١٩١

٤٨-كريست، المصدر السابق، ص٤٦٦.

٤٩-أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، مجلة مختارات إيرانية، مجلة مختارات إيرانية مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ٦ ،(القاهرة كانون الثاني /يناير-٢٠٠١)، ص ٨٢

٥٠-حميد، المصدر السابق، ص٦٧.

٥١-المصدر نفسه ، ص٦٧. كلمة مارتن أنديك التي ألقاها في اجتماع لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي في ١٩٩٩/٦/٨، حول العلاقات الأمريكية مع العراق وإيران وشمال أفريقيا

٥٢-عتريسي، المصدر السابق، ص ٦٠

٥٣-ولدتمادلين كوربل أولبرايت عام ١٩٣٧ في مدينة براغ عاصمة جمهورية تشيكوسلوفاكيا نشأت على المذهب الروماني الكاثوليكي في المسيحية حيث كان والداها يهوديين الأصل إلا أنهما تحولا إلى المسيحية الكاثوليكية وتحولت لاحقا إلى الكنيسة الاسقفية البروتستانتية، في عام1955 حصلت على الشهادة الجامعية مع مرتبة الشرف من كلية "ويلزلي كوليدج" في مجال العلوم السياسية. تنتمي إلى الحزب الديمقراطي قبل منصب الخارجية الأمريكية شغلت منصب مندوب الولايات المتحدة الأمريكية الدائم في الأمم المتحدة بدءا من ٢٧ كانون الثاني /يناير ١٩٩٣ وحتى ٢١ كانون الثاني /يناير ١٩٩٧. كانت أول امرأة تتسلم منصب وزير الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن سماها الرئيس بيل كلينتون في 5 كانون الاول/ديسمبر 1996 لهذا المنصب لتكون وزيرة خارجية فترته الرئاسية الثانية، وتسلمت المنصب في 23 كانون الثاني/ يناير 1997 لتصبح وزير الخارجية الرابع والستين للولايات المتحدة، وظلت في منصبها حتى 20 كانون الثاني /يناير ٢٠٠١.

JohnDumbrell , 'President Clinton's Secretaries of State; Warren Christopher and Madeleine Albright , Journal of transatlantic studies., NO. (3)(Durham-2008). pp. 217-227.

٥٤-كريست ، المصدر السابق، ص٤٦٧.

٥٥-حميد،المصدر السابق، ص٦٨.

٥٦-كريست، المصدر السابق، ص٤٦٧.

٥٧-محمد السيد إدريس، إيران وأمريكا ودبلوماسية تفويت فرص- المواجهة المؤجلة ، مجلة مختارات إيرانية مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٢٠ ،(القاهرة-٢٠٠٢)، ص ٣٧.

٥٨-عتريسي ،المصدر السابق، ص ٦١.

(59)CRS Report for Congress, op. cit. , p١٤.